الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

مدخل:

بين محاولات التوسع والتجويد التربوى المتسارع الوتائر بانصرام سنى الألفية الثانية وإقبال سني الألفية الثالثة، وما يوازيه من تفاقم المشكلات التربوية وتعقدها علاقة طردية غير خافية على ذوى الاهتمام بالمسألة التربوية. وبالتالى، فقد استدعى أمر التوسع والتجويد هذا مواجهة المشكلات بعديد من الطرائق، أبرزها نموا بموازاة التوسع والتجويد، وأقدرها نجاعة فى مواجهة التفاقم والتعقيد: البحث التربوى.

ومجاراة لهذا الاتجاه السائد عالمياً بدأت محاولات التوسع والتجويد التربوى فى اليمن بفعل دوافع كثيرة ومتباينة، ووجد اليمن نفسه منزلقا الى خضم من المشكلات التربوية المتفاقمة والمعقدة أملتها عليه هذه المحاولات وتلك الدوافع. وإزاء هذه المشكلات التربوية ، ولمواجهتها وإيجاد الحلول لها، اتجه اليمن – ظنا كغيره من بلدان العالم – إلى ما يعتبر أنسب الطرائق و"أقل الوسائل تكلفة وأقصرها زمنا لتطوير التربية وحل مشكلاتها"[1]: البحث التربوى.

وليس من الممكن تحديد بداية متفق عليها للبحث التربوى فى اليمن إلى حد يمكن معه القول أن هناك بدايات فرضها الوضع التشطيرى الذى كان اليمن يعيشه قبل قيام دولة الوحدة فى عام ١٩٩٠ ، والذى كان متمثلا فى وجود دولتين هما : الجمهورية العربية اليمنية فى الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فى الجنوب. هذا سبب من أسباب عدم الاتفاق على البداية وتعدد البدايات، وسبب آخر هو تعدد أشكال البحث التربوى فى اليمن والتى يمكنه مقاربة تصنيفها إلي أشكال ثلاثة هى: البحث التربوى الاكاديمى الذى يعنى الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية لما بعد الدكتوراه، والبحث المؤسسى الذى تقوم عليه مؤسسات بحثية رسمية مثل مركز البحوث والتطوير التربوى، والبحث الانطباعى الذى يقوم به افراد بدوافع مختلفة ولا يتبعون فيه، بالضرورة، شروط أي من البحث الأكاديمى أو المؤسسى.

---

(١) عبد السميع سيد أحمد ، دراسة تقويمية للدراسات العليا فى كليات التربية فى مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٨) ص ٢٧.

وفيما يخص بداية البحث التربوى الأكاديمى ، وعلى الرغم مما ورد من أن أطروحة واحدة فقط قد أجيزت عن التربية فى اليمن فى الستينيات[1] ، فإن البداية الحقيقية للبحث التربوى الأكاديمي كانت فى السبعينيات، وبالذات فى العام ١٩٧٨ بظهور أطروحة تربوية فى درجة الماجستير عن موضوع تربوى فيما كان يسمى "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية". أما ما كان يسمى "الجمهورية العربية اليمنية". فإن مطلع الثمانينيات، وبالذات عام ١٩٨٠ كان عام ظهور أول أطروحتين تربويتين فى درجة الماجستير.

وكانت البدايات الأولى للبحث المؤسسى فى اليمن عند منتصف السبعينيات وبأشكال مؤسسية متفاوتة عكست الرؤى السياسية الثاوية وراء كل نظام تعليمى فى كل من شطرى اليمن آنذاك. ففى حين كانت البداية فيما كان يسمى "الجمهورية العربية اليمنية" بإدارة للبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم معانة من قبل إدارة التخطيط التربوى، وقسم التوثيق التربوى، ولجنة لتطوير التعليم مدعومة من قبل البنك الدولى، واليونيسكو ، كانت البداية فيما كان يسمى :" جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" بمركز للبحوث التربوية فى عدن باعتباره المؤسسة المسئولة عن وضع الأسس العلمية التربوية، ومع أن للمركز شخصيته الاعتبارية فقد كان تابعاً لوزارة التربية والتعليم ومتعاونا مع قسم التوثيق التربوى فى الوزارة[2].

وفى حين كان التراكم الكمى للإنتاج البحثى على المستوى الأكاديمى يتوالى هنا وهناك، ظل هاجس إنشاء مركز للبحوث والتطوير والتربوى فيما كان يمسى :" الجمهورية العربية اليمنية" يلح على أذهان المسئولين بوزارة التربية والتعليم حتى تجسد ذلك الهاجس بافتتاح المركز فى صنعاء عام ١٩٨٢ ، حالاً محل إدارة البحوث التربوية السالف ذكرها. وبقى المركزان فى كل من صنعاء وعدن يؤديان المنوط بهما من المهام البحثية كل وفق أهدافه حتى تم دمجهما فى مؤسسة واحدة غايات وإدارة بقيام الوحدة عام ١٩٩٠.

ومع أنه قد أمكن تحديد بداية أو بدايات لكل من البحث التربوى الأكاديمي، والبحث التربوى المؤسسى، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد بداية دقيقة للبحث التربوى الانطباعى، وإن كان ظهور

---

(١) عبد الله على محمد الفضلى، الانتاج الفكرى اليمنى من ١٩٣٩-١٩٨٩ (الكتب والأطروحات ومقالات الدوريات) "دراسة ببليومترية" (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٢)، ص ١٠٧.

(٢) فؤاد نصحى ، " عرض لبعض أنشطة البحث التربوى فى الوطن العربى"، فى: المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم: إدارة التربية، آراء حول البحث التربوى، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٩١.

- عديلة أحمد حزام، " واقع البحث التربوى وآفاق تطويره" فى : وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، الندوة الوطنية الأولى حول: واقع البحث العلمى وآفاق تطويره فى الجمهورية اليمنية، صنعاء ١٢-١٤ أغسطس ١٩٩١م. ص ٢١٥.

الدوريات التربوية المهتمة باليمن قد بدأ فى عقد السبعينيات[1]، مع الأخذ فى الاعتبار أنه ليس بالضرورة أن تنشر الدوريات بحوثا تربوية انطباعية فحسب ، بل إن كثيراً من البحوث المنشورة فيها قد تكون بحوثا أكاديمية محكّمة. وكيفما كان الأمر، فان البحوث التربوية الانطباعية يمكن أن تكون متزامنة فى ظهورها مع كل من البحوث الأكاديمية والمؤسسية ، ولابأس أن تمتد بداياتها الأولى إلى الستينيات، وان كانت من الندرة بمكان .

ولاريب أن الناظر فى الجداول (١ ، ٢ ، ٣) سيلاحظ البدايات المتواضعة للبحث التربوى الأكاديمي فيما يخص الرسائل العلمية ، بيد أن ما لا يمكن أن يخطئه الناظر فى ملاحظة أن التطور ، فيما بعد، قد كان كبيراً. وباستبعاد الرسالة المجازة فى الستينيات من الجداول المشار إليها ، وهى الرسالة التى لم يمكن التعرف على مكان إجازتها ، ولالمن كانت إجازتها، يمكن ملاحظة ان السبعينيات، وعلى وجه التحديد أواخرها ، قد أجيزت فيها ثلاث رسائل فقط، اثنتان منها للماجستير والثالثة للدكتوراه. أما فى الثمانينيات فقد زاد عدد الرسائل بشكل ملفت للنظر وبلغ عدد الرسائل التى أمكن حصرها مجموعة (١١٢) رسالة ، (٧٢) منها للماجستير ، و(٤٠) للدكتوراه. ولما كان التركيز على الرسائل التى أجيزت فى السبعة الأعوام الأولى فقط، من التسعينيات ، فقد أشارت الأرقام المتوافرة إلي أن عدد الرسائل خلال هذه الفترة قد بلغ (١١٥) رسالة ، (٧٨) منها للماجستير، و(٣٧) للدكتوراه بما يفوق قليلا المنجز فى فترة الثمانينيات ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا الحصر ليس شاملاً بالجمع والمنع.

وقد تنوعت مصادر هذه الرسائل العلمية فبلغت (٢٠) بلداً ، (٩) منها بلدان عربية و(١١) بلداً أجنبيا. وتأتى على رأس هذه البلدان عربية أو أجنبية كأهم مصدر من مصادر الرسائل جمهورية مصر العربية. ومن الدول الأجنبية تأتى ألمانيا الديمقراطية فى المقدمة مع انه لم يتم الحصول على معلومات عن الرسائل الصادرة منذ عام ١٩٨٧ قبل توحيدها مع ألمانيا الاتحادية.

وما من شك فى ان لتنوع مصادر الرسائل العلمية أثراً فى تنوع وتعدد لغات هذه الرسائل وعلاوة على اللغة العربية كأهم لغة للرسائل العلمية كان عدد اللغات التى كتبت بها الرسائل (٧) لغات هى: الإنجليزية ، والألمانية، والروسية، والتشيكية، والهنجارية ، والبولندية ، والفرنسية. وفيما عدا اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، واللغة الألمانية يمكن القول أن نصيب اللغات الأخرى فى الرسائل العلمية كان ضئيلاً للغاية يتراوح فى الغالب، بين رسالة واحدة إلى ثلاث رسائل فقط.

---

(١) عبد الله على محمد الفضلى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

جدول رقم (١) يبين عدد الرسائل العلمية ذات الصلة بالتربية بحسب البلدان العربية المانحة من عام ١٩٧٨ إلى ١٩٩٧

العام	البلد	مصر			الأردن			العراق			اليمن			السعودية			المغرب			تونس			لبنان			السودان			الإجمالي		
	الدرجة	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ
١٩٧٨																															
١٩٧٩																							١						١		١
١٩٨٠		١																											١		١
١٩٨١		١																											١		١
١٩٨٢		٣	١	٢																									٣	١	٣
١٩٨٣		٤		٤																									٤		٤
١٩٨٤		١		١																									١		١
١٩٨٥		٣	١	٣				١		١																			٣	١	٤
١٩٨٦		٢		٢																									٢		٢
١٩٨٧		٤	٣	١																									١	٣	٤
١٩٨٨		١	١								١		١	١		١													٢	١	٣
١٩٨٩		١٠	١	٩	٨		٨							٣		٣													٢٠	١	٢١
١٩٩٠		٤	١	٣	٦		٦							١		١	٢		٢	١		١							١٣	١	١٤
١٩٩١		٤	٢	٢	٤		٤							٢		٢													٨	٢	١٠
١٩٩٢		٧	٥	٢	٢		٢				١		١				١		١										٦	٥	١١
١٩٩٣		٦		٦	٢		٢	١		١																			٩		٩
١٩٩٤		٢	٢	١	١		١	٢	١	٣	٢		٢													١		١	٦	٣	٩
١٩٩٥		١	١	٢	٢		٢	٣		٣	٤		٤																٩	١	١٠
١٩٩٦					٤		٤	١	٣	٤	٩		٩																١٤	٣	١٧
١٩٩٧		٥	٥		١		١	٣	٣	٦	٣	١	٤		١	١				١		١							٨	١٠	١٨
الاجمالي		٥٩	٢٣	٣٦	٣٠		٣٠	١٨	٧	١١	٢١	١	٢٠	٨	١	٧	٣		٣	٢		٢	١		١	١		١	١١١	٣٢	١٤٣

م. ماجستير د. دكتوراه إ. إجمالي

جدول رقم (٢) يبين عدد الرسائل العلمية ذات الصلة بالتربية بحسب البلدان الأجنبية المانحة من عام ١٩٧٨-١٩٩٧

العام / البلد	الولايات المتحدة			المملكة المتحدة			ألمانيا الديمقراطية			بلغاريا			الإتحاد السوفيتي			تشيكوسلوفاكيا			المجر			بولندا			الهند			باكستان			فرنسا			الاجمالي		
الدرجة	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ
١٩٧٨																																				
١٩٧٩							١	١	٢																								١	١	٢
١٩٨٠				١		١																			١								٢		٢
١٩٨١				١		١	١		١																								٢		٢
١٩٨٢				٣		٣				١	١																						٣	١	٤
١٩٨٣	١		١	١		١	١	٣	٤																								٣	٣	٦
١٩٨٤	١		١	١	١	٢	١٠	١	١١	١		١				١		١		١	١												١٤	٣	١٧
١٩٨٥		١	١					٣	٣				٢		٢																١	١	٣	٤	٧
١٩٨٦		٣	٣		٤	٤		٢	٢																١	١								١٠	١٠
١٩٨٧		٢	٢	١	٢	٣	٥	١	٦																								٦	٥	١١
١٩٨٨		٣	٣		١	١																												٤	٤
١٩٨٩		٣	٣	٢		٢																											٢	٣	٥
١٩٩٠	١		١	١		١																											٢		٢
١٩٩١		٢	٢	١	١	٢					١	١										١		١							١	١	٢	٥	٧
١٩٩٢		١	١																															١	١
١٩٩٣																																			
١٩٩٤		١	١																									٢	٢					٣	٣
١٩٩٥	١	١	٢																														١	١	٢
١٩٩٦		١	١																															١	١
١٩٩٧		١	١																															١	١
الاجمالي	٤	١٩	٢٣	١٢	٩	٢١	١٨	١١	٢٩	١	٢	٣	٢		٢	١		١		١	١	١		١	١	١	٢	١	١	٢	١	١	٤١	٤٦	٨٧

م. ماجستير د. دكتوراه إ. إجمالي

جدول رقم (٣) يبين عدد الرسائل العلمية ذات الصلة بالتربية بحسب البلدان المانحة والعقود الزمنية

البلد	الفترة	السبعينات			الثمانينات			التسعينات			الإجمالى		
	الدرجة	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ	م	د	إ
مصر					٢٣	٧	٣٠	١٣	١٦	٢٩	٣٦	٢٣	٥٩
الاردن					٨		٨	٢٢		٢٢	٣٠		٣٠
العراق					١		١	١٠	٧	١٧	١١	٧	١٨
اليمن					١		١	١٩	١	٢٠	٢٠	١	٢١
السعودية					٤		٤	٣	١	٤	٧	١	٨
المغرب								٣		٣	٣		٣
تونس								٢		٢	٢		٢
لبنان		١		١							١		١
السودان								١		١	١		١
الولايات المتحدة					٢	١٢	١٤	٢	٧	٩	٤	١٩	٢٣
المملكة المتحدة					١٠	٨	١٨	٢	١	٣	١٢	٩	٢١
المانيا الديمقراطية		١	١	٢	١٧	١٠	٢٧				١٨	١١	٢٩
بلغاريا					١	١	٢		١	١	١	٢	٣
الاتحاد السوفيتى					٢		٢				٢		٢
تشيكوسلوفاكيا					١		١				١		١
المجر						١	١					١	١
بولندا								١		١	١		١
باكستان									٢	٢		٢	٢
الهند					١	١	٢				١	١	٢
فرنسا					١		١		١	١	١	١	٢
الاجمالى		٢	١	٣	٧٢	٤٠	١١٢	٧٨	٣٧	١١٥	١٥٢	٧٨	٢٣٠

م. ماجستير　　د. دكتوراه　　إ. إجمالى

هذا فيما يخص الرسائل العلمية من البحث التربوى الأكاديمي، أما ما يتعلق ببحوث الترقية كجزء من البحث التربوى الأكاديمي، فإنها لم تظهر فى أي من الستينيات أو السبعينيات لأن أمر ظهورها رهين بوجود الكفاءات العلمية التى تحمل درجتى الماجستير والدكتوراه فى العلوم التربوية والتى لم يكن أمر إعدادها العلمى قد اكتمل قبل نهاية السبعينيات على الأقل. وعليه ، يمكن القول أن بحوث الترقية فى البحث التربوى الأكاديمي قد كانت من نتائج الثمانينيات والتسعينيات فحسب ، وقد اتخذت نفس المسار التصاعدى التراكمى الذى اتبعته الرسائل العلمية حيث كانت هذه البحوث فى التسعينيات أكثر منها فى الثمانينيات.

ومع أن البحوث المؤسسية قد بدأت مع إنشاء مؤسساتها إلا أنها كانت أكثر تطوراً فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات ، وإن انصرف كثير من جهد هذه المؤسسات، فى مراحل متعددة من مسيرتها ، إلى إعداد الكتب والمناهج الدراسية. وعلى الرغم من تنوع مجالات البحوث المؤسسية ؛ فإن مشروع الخارطة المدرسية كان من أهم أكبر الطموحات التى حاول مركز البحوث والتطوير التربوى إنجازها.

أما البحوث الانطباعية ، وعلى الرغم من قلتها الملحوظة ؛ فإنها قد ظهرت فى الستينيات ، ثم تواجدت جنبا إلى جنب مع جميع أنواع البحث التربوى وفى جميع المراحل التى مر بها هذا البحث. ولاشك أن كمية ونوعية البحوث الانطباعية تأثر بمسار البحث التربوى الأكاديمي والمؤسسى، إذ يقل عددها وتتحسن نوعيتها بتوسعه مع مضى الزمن. ومما لا ينبغى أن يفوت ، هنا، الإشارة إلى العدد الإجمالى الذى بلغته بحوث الترقية والبحوث المؤسسية والبحوث الانطباعية وهو (٢٢٧) بحثا.

مشكلة الدراسة:

تبين مما سبق أن البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية قد قطع شوطا لابأس به فى جانبه الكمى مما يمكن معه القول أن البحث التربوى قد امتلك بنية معلومة باعتبار ان البنية "بناء متكامل يضم بين جنباته عدة أبنية جزئية، تقوم بينها علاقات محددة هى التى تعطى هذا الشيء بناءه وتوضح وظيفته" [١] وقد يستتبع سؤال من قبيل: وهل لبنية البحث التربوى هذه من وظيفة ؟ والواقع أن مفهوم البنية السابق يحمل جزءاً من الإجابة بإشارته إلى الوظيفة التى تعتبر "تابعة لبنية معينة، هى الحامل لها" [٢] ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الوظيفة ماثلة للعيان أم متوارية، ذلك أن "عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود"[٣] ووفقا للتساوق الذى يعنى " التوافق المتبادل بين مقولتين، والذى يتأصل فى صميمهما – حتى يبلغ درجة منطقية بحيث أن قبول إحداهما أو التسليم بها يستلزم منطقيا قبول الأخرى والتسليم بها"[٤] ، فإن إثبات أي من البنية أو الوظيفة إثبات للأخرى، وهو ما يثبت للبحث التربوى فى الجمهورية اليمنية بنية ووظيفة متساوقتين بعد أن تم، بالفعل، إثبات البنية له.

---

(١) سماح رافع محمد، المذاهب الفلسفية المعاصرة، (الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولى ، ١٩٧٣) ، ص ١٣٥.

(٢) دار التقدم ، المعجم الفلسفي المختصر، ترجمة توفيق سلوم ، موسكو، ١٩٨٦، ص ٩٥.

(٣) عبد الرحمن حسن الميدانى : ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، (الطبعة الثانية، دمشق وبيروت: دار الفكر، ١٩٨١) ص ٣٦١.

(٤) يمنى طريف الخولى ، مشكلة العلوم الإنسانية: تقنينها وإمكانية حلها ، (الطبعة الثانية ، القاهرة: دار الثقافة ، ١٩٩٦) ص ١٠١.

وعلى الرغم من إثبات وظيفة للبحث التربوى بالتساوق مع بنيته، فان التذمر من عدم توظيفه – باعتبار التوظيف عملية مجتمعية وممارسة إدارية تتغيا إخراج البحث إلى حيز التطبيق النافع للفرد والمجتمع فى الحاضر والمستقبل ــ لا يزال قائما[١]! والتذمر، هذا، لا يخرج فى فحواه عن مضامين التذمر فى سياقات مجتمعية أخرى خارج نطاق المجتمع اليمنى مما يجعل من غياب التكامل بين نتائج البحث وصنع القرار أهم مؤشرات عدم وضوح الوظيفة المجتمعية للبحث التربوى[٢] بل إنها تعبر عن طبيعة العلاقة بين البحث التربوى وعملية صنع السياسية التعليمية بالفجوة[٣]

والواقع أنه لكى يتم توظيف البحث التربوى لابد من المرور بمرحلة وسيطة بين توافر البنية والوظيفة من نحو ، والتوظيف من نحو آخر ؛ وهذه المرحلة هى الوظيفية Functionality ، والتى لا علاقة لها بالمدرسة الوظيفية Functionalism التى ينظر إليها علماء الاجتماع اليوم بنفس الذعر الذى ينظر به الساسة الأمريكيون في الوقت الحالى إلى كلمة "ضرائب"[٤]، وذلك وفقاً للقول "أن عصر الرد إلى "إيات" (ism-) اختزالية قد ولى إلى غير رجعة كما ولت معه أيديولوجياته المختلفة[٥]. ووظيفية البحث التربوى فى موقعها بين البنية والوظيفة من ناحية ، والتوظيف من ناحية أخرى ، هي تخط يتجاوز "واقع خصائص البنية أو وقائع عمل الوظيفة"[٦]من جهة البنية والوظيفة ، وممارسة أكاديمية واعية تعنى قابلية البحث التربوى للتطبيق النافع للفرد والمجتمع فى الحاضر والمستقبل من جهة التوظيف. وبهذا تنطوى الوظيفية كممارسة أكاديمية على التمكن الذاتى للبحث التربوى من النمو والتطور الكمى والكيفى من جانب، وتعاطى هذا البحث مع مشكلات تربوية حقيقية من جانب آخر.

ولما كان من شبه المسلم به عدم التوظيف المجتمعى للبحث التربوى ؛ فإن احتمالين يبقيان قائمين:

أولهما: أن يكون البحث التربوى وظيفيا – بالمعنى السابق للوظيفية – ، وهنا ، لابد من متابعة عملية توظيفه فحسب.

---

(١) بدر سعيد على الأغبرى ، نظام التعليم فى الجمهورية اليمنية: مجموعة دراسات عن النظام التربوى ، (الطبعة الأولى، صنعاء : دار أقرا، ١٩٩٣)، ص ٥٠٧-٥١٠.

(٢) السيد سلامة الخميسى ، المناخ العلمى بكليات التربية وانعكاساته على تطوير الفكر التربوى فى مصر ، (الطبعة الاولى ، دمياط : مكتبة نانسى ، ١٩٨٦) ، ص ٧٠.

(٣) سيف الإسلام على مطر، "العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية: دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال و الاتصال"، دراسات تربوية ، القاهرة: رابطة التربية الحديثة (العدد الثانى، مارس ١٩٨٦) ص ١٨٧.

(٤) مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، ترجمة على سيد الصاوي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة، والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد ٢٢٣ ، تموز، ١٩٩٧) ، ص ١٨٨.

(٥) انطوان ج. خورى، وعى الوعى أو الحكم المسبق والمسألة التربوية، (الطبعة الأولى، بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٨٣)، ١٨٣.

(٦) سيد أحمد عثمان ، التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦) ص ٢٢.

ثانيهما: أن يكون البحث التربوى لاوظيفياً – بالمعنى السابق للوظيفية – ، ومن ثم لايمكن توظيفه حتى وإن كانت الرغبة قائمة لذلك؛ وهنا، لابد من تحقيق وظيفيته قبل الالتفات إلى عملية توظيفه.

وأى من الأطروحتين الرئيستين فى الاحتمالين: توظيف البحث التربوى، وتحقيق وظيفية البحث التربوى، ليس مما تذهب الدراسة الحالية إلى دراسته والخوض فيه باعتباره طموحا يقصر الوسع دونه فى هذه المرحلة على الأقل. بيد أن هذا لا يمنع – إن لم يحتم – مقاربة هذا الطموح من خلال التعرف على ما إذا كان البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية وظيفيا أم لا، والتعرف على المدى الذى وصلت إليه وظيفيته ، وذلك باستصحاب قضايا وتساؤلات من قبيل:

- ما إذا كان البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فى مضمار التوفر على إمكانات منهج بحث علمى تربوى معاصر.
- ما إذا كان البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فى مضمار التوفر على عناصر سوسيولوجية فى الواقع اليمنى.
- ما إذا كان البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فى مضمار التوفر على إمكانات التأسيس لفكر تربوى ملائم.

ومن خلال هذه القضايا المثارة فى التساؤلات تتبلور ملامح مشكلة الدراسة الحالية فى التعرف على إمكانات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فيما يختزنه لفظ الإمكان Ability من دلالات القدرة ، وما يمكن أن يعبر عنه بوقائع الوظيفية فى الحاضر، وما يختزنه لفظ الإمكان Possibility من دلالات الاحتمال، وما يمكن التعبير عنه بتوقعات الوظيفية فى المستقبل. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتحدد ملامح مشكلة الدراسة الحالية فيما توجهه القضايا المثارة فى التساؤلات إذا ما عولجت من منظور وظيفة البحث التربوى التى تختزل جميع القضايا المثارة فى بعدين: معرفى يعبر عنه بالمقتضيات المعرفية، ومجتمعى يعبر عنه بالاهتمامات المجتمعية (التربوية) ، وهذان البعدان هما بمثابة المعادل الموضوعى لوظيفة أي علم باعتبار وظيفته المعرفية والمجتمعية[1]، وهو ما لا يخرج البحث التربوى عنه بحكم انتمائه إلى العلم بعامة.

ولما كانت هذه الملامح كافية للإيماء إلى مشكلة لم يسبق أن تطرق إليها – فى السياق اليمنى على الأقل – بالدراسة والبحث عمل أكاديمي متكامل؛ فإن الباحث يرى أن مشكلة تستأهل الدراسة ما تزال قائمة ، وأن صياغتها تمهيداً لدراستها أمر مبرر. ولهذا الغرض ، لابد من أخذ الملامح المتوافرة أعلاه للمشكلة فى سياق ملمح آخر مهم هو: معطيات البحث التربوى المعاصر منذ بداياته الأولى فى منتصف القرن الماضى باعتبار أن البحث التربوى علم له كيانه الخاص ويصعب التعرف على

---

(1) برتراند راسل، أثر العلم فى المجتمع ، ترجمة : محمد الحديدى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥) ، ص ٢٢.

إمكانات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية دون أخذ معطياته فى الحسبان. ووفقا لهذا جميعه، تتقرر مشكلة الدراسة الحالية فى التعرف على إمكانات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فى ضوء معطيات البحث التربوى المعاصر. وبصيغة استفهامية يمكن التعبير عن مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى:

- ما إمكانات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية فى ضوء معطيات البحث التربوى المعاصر؟

وتحليلا لهذا السؤال ، ولأغراض فنية بحتة، وفى ضوء ملامح مشكلة البحث المعطاة أعلاه ، يمكن التوفر على الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما معطيات البحث التربوى المعاصر؟

٢- ما وقائع وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية؟

٣- ما توقعات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية؟

أهداف الدراسة:

١- التعرف على معطيات البحث التربوى المعاصر.

٢- الوقوف على وقائع وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية.

٣- الوقوف على توقعات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية.

حدود الدراسة:

يحد الدراسة الحالية ثلاثة حدود هى:

١- من حيث الزمن ، تغطى الدراسة الحالية مدى زمنياً يبدأ بالستينيات من هذا القرن حيث بدأت بعض الجهود البحثية التربوية عن اليمن بالظهور ، ويستمر هذا المدى الزمنى حتى عام ١٩٩٧.

٢- من حيث الموضوع، يتحدد مجتمع الدراسة الحالية ، فى البحث التربوى الأكاديمي بما ينطوى عليه من رسائل علمية وبحوث للترقية ، وفى البحث التربوى المؤسسى الذى تقوم عليه مؤسسات البحث التربوى، وفى البحث التربوى الانطباعى الذى يقوم به الأفراد خارج إطاري البحث التربوى السابقين. وجدير بالملاحظة أن البحوث المعنية، هنا، ليست بالضرورة البحوث الصادرة عن تربويين أو مؤسسات تربوية فحسب، بل البحوث ذات العلاقة بالتربية أيا كان مصدرها.

٣- من حيث الهدف، تتناول الدراسة الحالية إمكانات وظيفية البحث التربوى من خلال وقائع وتوقعات المقتضيات المعرفية والاهتمامات المجتمعية (التربوية) كما تتبدى فى مجمل أنواع البحث التربوى سواء الأكاديمي، أو المؤسسى ، أو الانطباعى.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

لن يخرج منهج الدراسة عن المنهج الوصفى بمفهومه الشائع، إذ توسم الدراسات الوصفية بعامة، إنها "تقرير خصائص معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد. وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلى تعليمات بشأن الموقف أو الظاهرة التى يقوم الباحث بدراستها"[١].

بيد أنه لما كانت الدراسة منصبة على " إمكانات وظيفية البحث التربوى" ، وللبحث التربوى فى أحد جانبيه منطقه المعرفى مما تتعاطى معه الابستمولوجيا باعتبارها "دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية "[١] ، وله فى الجانب الآخر منطقه المجتمعى مما هو أقرب إلى السوسيولوجيا من جهة علم اجتماع المعرفة، أو بعبارة أدق، علم اجتماع العلم Sociology of Science[٢] ، فإنه لا محيد من مؤالفة منهجية ينبثق عنها مدخل منهجى يمكن التعبير عنه بالمتصل (ابستمو - سوسيولوجى). ويجمل فى هذا المقام ، ألا ينصرف الذهن إلي أن أياً من شقى المدخل المنهجى - المشار إليه - سيتعاطى مع نوع من القضايا المنتمية إلى مجاله بانفصال آلي، إذ أن لشقى المدخل المنهجى ما يجمعهما ويجعلهما قادرين على التعاطى مع القضايا بمجملها لأن "المشترك بين علم اجتماع المعرفة والابستمولوجيا هو ... المعرفة العلمية على درجة التحديد"[٣]. وللتدليل على إمكانيه معالجة بعض القضايا من خلال شقى المدخل معا يمكن الإشارة إلى ما يتعلق بالوضعية السوسيولوجية للبحث التربوى وعناصرها حيث عولجت الناحية الأكاديمية بانتمائها إلى الجانب المعرفى والناحية المهنية بانتمائها إلى الجانب المجتمعى باعتبار التنظيم المهنى للجماعة الأكاديمية (العلمية أو البحثية)[٤]. وإذا كان الفصل الآلى للموصول فى المدخل المنهجى ومثله فى بعدى وظيفية البحث التربوى ليس إلا

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعى ، (الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧١)، ص ٣٤١.

(٢) محمد وقيدى ، ما هي الابستمولوجيا؟ (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ص ١٢.

(٢) Andrew Webster, *Science,* Technology and Society, (1st ed., London: Macmillan, 1991) PP. 6-7.

(٣) محمد وقيدى ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(١) Thomas S. Popkewitz, Paradigm and Ideology in Educational Research, (1st ed. London: The Flamer Press, 1984), Passim.

تعسفا ينبغى تحاشيه ، فلا بأس ، من ثم أن يتآلف عنصرا المدخل المنهجى مع بعدى وظيفية البحث التربوى وصلا وفصلا، وفقا لمقتضى الحال.

(إطار يمثل العلاقة بين بعدى وظيفية البحث التربوى وعنصرى المدخل المنهجى)

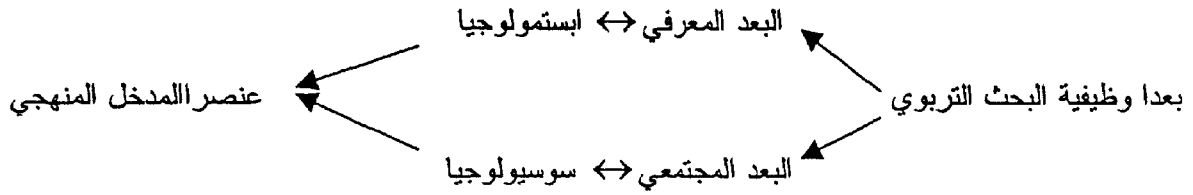

ولا ريب أن منهج الدراسات كما تم عرضه ، هو السبيل إلى الوصول بالدراسة الحالية إلى غاياتها على المستوى النظرى. غير أنه على المستوى العملى، تظل الدراسة الحالية بحاجة إلى أساليب وتقنيات إجرائية قادرة على التعاطى مع وظيفية البحث التربوى بمضامينها المتعددة. وعليه، كان لزاما أن تتعدد الأساليب الإجرائية – فى إطار المنهج – وتعمل منفصلة ومتصلة أثناء الممارسة البحثية بما تمليه الضرورة ومن الأساليب التى اقتضى الأمر تواجدها أثناء الممارسة البحثية الأساليب التالية :

١ – المسح الببليوجرافى:

هدف المسح إلى التوفر على عناوين البحوث التربوية سواء كانت رسائل علمية أو بحوث ترقية أو كتبا أو مقالات أو تقارير أو غير ذلك فى عقود الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والسنوات السبع الأولي من عقد التسعينيات التى بلغت ٤٥٧ مفردة، منها ٢٣٠ رسالة علمية للماجستير والدكتوراه بنسبة (٥٠.٣%) والباقى بحوث ترقية وبحوث مؤسسية وبحوث انطباعية وعددها ٢٢٧ بحثا بنسبة (٤٩.٧%). ولا بأس أن يكون الغرض من هذا المسح الوقوف على الجهود البحثية الخاصة بالبحث التربوى فى الجمهورية اليمنية التى تتراكم وتزيد تباعا نتيجة لزيادة الاهتمام بالبحث التربوى. ومن الأغراض التى جرى هذا المسح لأجلها ما يمكن الإفادة منه عنه طريق النشر الإلكتروني الحديث.

وعلى أية حال ، فقد مكن هذا المسح، على علاته، من توفير مادة علمية للتعرف على وقائع المقتضيات المعرفية لوظيفية البحث التربوى فى:

أ– البنية الشكلية

- الأنواع البحثية.
- القائمون بالبحث.
- متلقو البحث.
- حركة النشر

ب- الرؤية النظرية

- الاهتمامات.
- المفاهيم.
- الاقترابات

ج- الوضعية السوسيولوجي

- تمهين البحث التربوى.
- الإشراف العلمى.
- الحرية الأكاديمية

وقد مكن المسح ، أيضاً ، من توفير مادة علمية للتعرف على وقائع الاهتمامات المجتمعية (التربوية) لوظيفية البحث التربوى فى:

١- الاهتمامات التفاعلية. ٢- الاهتمامات الفئوية.

٣- الاهتمامات الاقتصادية. ٤- الاهتمامات التنموية.

٥- الاهتمامات المقارنة. ٦- الاهتمامات التاريخية.

٧- الاهتمامات القطاعية.

وقد اتخذت العناوين الرئيسية أو الفرعية للبحوث بأنواعها كوحدات للتحليل ضمن فئات أكبر فى جميع الاهتمامات السابقة.

وتعتبر البنود أعلاه فى وقائع كل من المقتضيات المعرفية لوظيفية البحث التربوى وفى وقائع الاهتمامات المجتمعية لوظيفية البحث التربوى وماينبثق عنها من تفريعات بمثابة مؤشرات لوظيفية البحث التربوى، إذ أن المؤشر "يلفت النظر إلى شيئ ما بدقة معينة" أو "يشير إلى درجة تزيد أو تنقص"، وهذه التعاريف للمؤشر لا تعطى ، بالضرورة ، تعليقا أو ملاحظة دقيقة عن الوضع أو طبيعة الشئ الجارى فحصه[1]. وفى هذا ، فهى تختلف عن الدقة المضبوطة والمعتد بها التى توفرها المقاييس أو المعايير.

ومما ينبغى ملاحظته عن مؤشرات وقائع الاهتمامات المجتمعية لوظيفية البحث التربوى أمرين. يختص الأمر الأول بتداخل الاهتمامات البحثية حيث يظهر البحث الواحد فى أكثر من مؤشر أو بند فى المؤشر الواحد فى أكثر من مكان بحسب المفاهيم والاصطلاحات الواردة فى عنوان البحث الواحد، ويختص الأمر الثانى بحقيقة أن هذه المؤشرات أو البنود ليست كل المؤشرات الممكن

---

(١) جيمس جونستون ، مؤشرات النظم التعليمية، ترجمة : محمد الأحمد الرشيد، (لندن: كوجان بيدج، باريس، يونيسكو، مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٨٧)، ص ٢٧.

استخلاصها من المسح، وأن كانت الأهم فيما يتعلق بالنظام التربوى اليمنى من ناحية وبالبحث التربوى فى الجمهورية اليمنية من ناحية أخرى.

وفيما يخص الطريقة التى تم بها الحصر، فقد تم حصر ما وقعت عليه اليد من دراسات وبحوث تربوية أو متعلقة بالتربية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثلما حصل عند مراجعة الببليوجرافيا الواردة فى البحوث والدراسات التى تم التعامل المباشر معها، ومن ثم إضافة البحوث الدراسات التى ترد فيها إلى قائمة المسح. ومما يجدر التنويه به ، هنا ، مدى الإفادة الكبيرة من ثبت لرسائل الماجستير والدكتوراه فى التربية حتى عام ١٩٩١ الذى ورد فى كتاب :نظام التعليم فى الجمهورية اليمنية"[٢]. وإن لم يكن الوارد فى هذا الكتاب حصراً شاملاً.

ولما لم يكن المسح الحالى شاملا بسبب الصعوبة التى تعترض الإحاطة بكل مفردات البحث التربوى خلال الفترة التى غطاها البحث الحالى، فإن من الأحوط ان يعتبر هذا المسح نوعاً من العينة المتاحة Convenience Sample والعينة المتاحة ، هنا، هى تلك العينة اللاإحتمالية العرضية الممكن الوصول إليها بسهولة ودونما سابق ترتيب واختارها الباحث على اعتبار أن هذا أقصى ما يمكن أن يتوافر أو يتاح.

٢- *التحليل الكيفى (غير التكرارى)*

Qualitative or non-frequency analysis

لا يعنى هذا النوع من التحليل بعدد التكرارات التى تتناسب فيها وحدات التحليل مع فئاته المختلفة كما يعمد إلى ذلك التحليل الكمى. والذى يهتم به هذا التحليل – بخاصة – هو التأكيد على ما إذا كانت فئات الوحدات موجودة فى مادة الاتصال أم لا[١].

وقد جرى هذا النوع من التحليل على عينتين مختارتين، الأولى من إجمالي عدد رسائل الماجستير والدكتوراه البالغ ٢٣٠ رسالة، منها ١٥٢ رسالة ماجستير بنسبة (٦٦.١%) و٧٨ رسالة دكتوراه بنسبة (٣٣,٩%)، والثانية من إجمالي ٢٢٧ بحثا. وقد بلغ قوام العينة الأولي ١٠٠ رسالة ، ٧٠ منها للماجستير بنسبة (٧٠%) من العينة و(٤٦,١%) من إجمالي عدد رسائل الماجستير، و(٣٠,٤%) من إجمالي عدد رسائل الماجستير والدكتوراه ، و٣٠ رسالة للدكتوراه بنسبة (٣٠%) من العينة، و(٣٨,٤%) من إجمالي عدد رسائل الدكتوراه و(١٣%) من إجمالي عدد رسائل الماجستير والدكتوراه. وبلغ قوام العينة الثانية ٩٠ بحثا بنسبة (٣٩,٦%) من إجمالي عدد البحوث. وبهذا يكون

---

[٢] بدر سعيد على الاغبرى، مرجع سبق ذكره.

[١] Jack R. Fraenkel and Norman E. Wallen, How to Design and Evaluate Research in Education, (3rd ed., New York: McGraw-Hill Inc., 1996), P. 407.

إجمالي عدد مفردات العينتين ١٩٠ مفردة بنسبة (٤١,٦%) من إجمالي عدد مفردات المسح وهو ٤٥٧ رسالة وبحثاً.

وفيما يتعلق بطريقة اختيار العينة فقد تمت بعد تحديد الأصل لكل من رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث الأخرى، وبعد تحديد العينتين المختارتين. وبعد هذا التحديد تم اختيار العينتين وفقا للإجراء الذى يتيح لكل مفردة ، وقعت عليها اليد وتمت قراءتها وتحليلها طبقا لإطار التحليل المتبع مع كل مفردة، أن تكون ضمن أي من العينتين، وهكذا حتى وصل عدد العينة الأولى إلى ١٠٠ رسالة ، ووصل عدد العينة الثانية إلى ٩٠ بحثا وهو ما يعنى إلى حد ما عشوائية الاختيار.

وقد أفاد تحليل هاتين العينتين فى إمداد البحث الحالى بمادة علمية للتعرف على وقائع المقتضيات المعرفية لوظيفية البحث التربوى كما تجلت فى:

١- الرؤية النظرية
- الفروض

٢- المعالجة المنهجية
- المنهج.
- الأساليب
  - العينات.
  - التحليل الإحصائي.
  - تحليل المحتوى.
  - تحليل النظم.
  - أسلوب التثليث.
- الأدوات.
- مصادر جمع البيانات.
- المرجعية

٣- *التحليل النقدى*

يبقى الاقتصار على أسلوبي المسح والتحليل الكيفى قصوراً منهجياً وإجرائيا غير مبرر. ومن هنا كانت الاستعانة بالتحليل النقدى فى كل مراحل الدراسة الحالية فأفاد فى تحليل المفاهيم المتعددة، ومكن من الربط بين معطيات البحث التربوى المعاصر ووقائع وظيفية البحث التربوى، ناهيك عن استخدامه الأكثر نجاعة فى توقعات وظيفية البحث التربوى.

مصطلحات الدراسة:

١- الوظيفية:

يقصد بالوظيفية Functionality ، هنا وظيفية البحث التربوى باعتبارهـا ممارسة أكاديميـة واعية تعنى قابلية البحث التربوى للتطبيق النافع للفرد والمجتمع من ناحية، والتمكن الذاتـى للبحـث التربوى من النمو والتطور الكمى والكيفى وتعاطيه مع مشكلات تربوية حقيقية من ناحية أخري. ولا علاقة للوظيفية ، هنا ، بالمدرسـة الوظيفيـة Functionalism أو بـالتوظيف Functionlization المجتمعى للبحث التربوى باعتبار التوظيف عملية مجتمعية وممارسة إدارية تتغيا إخراج البحث إلـى حيز التطبيق النافع للفرد والمجتمع فى الحاضر والمستقبل.

٢- البحث التربوى

يقصد بالبحث التربوى فى الدراسة الحالية الجهود البحثية فى الجمهورية اليمنية والتى يمكـن مقاربة تصنيفها فى ثلاثة أشكال هى:

أ- البحث التربوى الأكاديمي الذى يعنى الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراه وبحوث الترقية لما بعد الدكتوراه.

ب- البحث التربوى المؤسسى الذى تقوم عليه مؤسسات بحثية رسـمية مثـل: مركـز البحـوث والتطوير التربوى.

ج- البحث الانطباعى الذى يقوم به أفراد بدوافع مختلفة ولا يتبعون ، بالضرورة ، شروط أي مـن البحث الأكاديمي أو المؤسسى.

خطوات الدراسة وهيكلها:

١- الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

٢- الفصل الثانى: الدراسات السابقة.

٣- الفصل الثالث: معطيات البحث التربوى المعاصر.

٤- الفصل الرابع: وقائع وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية.

٥- الفصل الخامس:توقعات وظيفية البحث التربوى فى الجمهورية اليمنية.

٦- الخاتمة.